

المجلس الوطني التأسيسي

بلودو في 07 مارس 2012

لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري

محضر جلسة

* **الموضوع** : اجتماع لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري يوم 07 مارس 2012

* **الإجتماع** : عدد 09

* **افتتاح الجلسة: الساعة: 9 و 50**

* **الحضور: 17** معذرون: 01 غياب 04

* **سير أعمال اللجنة:**

واصلت اللجنة نقاشها حول موضوع "أي قضاء نريد؟" وأكد أعضاؤها أن حصص الاستماع التي تمت خلال هذا الأسبوع لاقت ترحيبا واستحسانا من قبل الجميع وكان لها صدى طيبا بما يؤكد أهمية الاستماع إلى جميع المتدخلين في القطاع القضائي بجميع أنظمتهم وأصنافهم.

وفي هذا الإطار، قررت اللجنة مواصلة حصص الاستماع وتداولت بخصوص الهيئات والأشخاص التي يمكن أن تفيد اللجنة بأرائها وأفكارها ومقترحاتها.

ففي ما يتعلق بالهيئات، ولئن اعتبرت اللجنة أهمية الاستماع إلى الهيئة الوطنية للمحامين، فإنها اعتبرت أنه من الأفضل تأجيل البت في موعدها إلى حين يتجلى إشكال "العمادة" ولكنها في المقابل، قررت الاستماع إلى رئيسة المحكمة الإدارية (يوم الاثنين 12 مارس الساعة 14) ورئيس دائرة المحاسبات (يوم الأربعاء 14 مارس الساعة 9 و30د).

أما فيما يتعلق بالخبراء والشخصيات القانونية، فقد قررت اللجنة الاستماع إلى كل من السيد محمد صالح بن عيسى (في باب القضاء الإداري) والسيد أحمد السوسي (في باب القضاء المالي) وذلك يوم الثلاثاء 13 مارس الساعة 9 و30د.

وإثر ذلك، عرض السيد رئيس اللجنة على أعضائها تلقيه، بصفة شخصية، دعوة من لجنة فينيسيا لزيارة كل من المحكمة الدستورية (ألمانيا) والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (سترازبورغ- فرنسا) وهي دعوة

مفتوحة لعشرة (10) أعضاء من اللجنة واقترح عليهم البت في صيغة لاختيار المشاركين وهو ما تم بتوافق أعضاء اللجنة.

وباعتبار أن موعد الزيارة المقترح يمتد من يوم 28 إلى يوم 31 مارس 2012 فقد اتفق الأعضاء أن يكون عمل اللجنة خلال الأسبوع من 25 إلى 31 مارس 2012 متواصلا يومي 26 و 27 مارس بما يحول وعرقلة البرمجة العادية لإجتماعاتها.

***رفع الجلسة: الساعة 13 و 50 د**

المقررة

رئيس اللجنة